مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Studies and Planning

2026/2/3

خور عبد الله وإشكالية التعاون المستدام في العلاقات العراقية – الكويتية

علي نجات

● ورقة بحثية

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

خور عبدالله وإشكالية التعاون المستدام في العلاقات العراقية – الكويتية

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط /قسم الأبحاث / الدراسات الاقتصادية

الاصدار / ورقة بحثية

الموضوع / السياسة الداخلية والخارجية، شؤون إقليمية ودولية

علي نجات / كاتب وباحث أكاديمي، متخصص في شؤون الشرق الأوسط

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌ، غيرُ ربحيٍّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاص، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلٍّ، وإيجاد حلول عملية جليّة لقضايا معقدة تهمُّ الحقليْنِ السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنّما تعبّر عن رأي كتابها.

حقوق النشر محفوظة © 2026

---

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org
Since 2014

المقدمة

شهدت العلاقات العراقية – الكويتية، في أعقاب سقوط نظام صدام حسين عام 2003، تحوّلاً تدريجياً من نمط العداء البنيوي والصراع المزمن إلى مسارٍ يتّسم بدرجات متفاوتة من التعاون النسبي والانخراط الدبلوماسي. ويعكس هذا التحوّل تغيّراً ملحوظاً في طبيعة التفاعلات السياسية والأمنية بين البلدين بعد عقودٍ من التوتر وعدم الثقة المتبادلة. وتسعى هذه الورقة، بالاستناد إلى إطار «الثقافات الثلاث للفوضى» الذي طوّره ألكسندر وِنت ضمن المقاربة البنائية في العلاقات الدولية، إلى الإجابة عن سؤالٍ بحثيٍّ محوري يتمثّل في: كيف يمكن فهم مسارات الصراع والتعاون في العلاقات العراقية – الكويتية، وما العوامل المحدِّدة لاتجاهاتها المستقبلية؟

تنطلق الدراسة من فرضيةٍ رئيسية مفادها أن تحوّل العلاقات بين بغداد والكويت لا يمكن تفسيره فقط من خلال المتغيرات المادية أو توازنات القوة، بل يرتبط بصورةٍ أساسية بتغيّر الهويات والإدراكات المتبادلة بين الطرفين. فقد أسهمت التفاعلات التي أعقبت عام 2003 في إحداث انتقالٍ تدريجي من الثقافة الهوبزية القائمة على العداء والصراع الصفري إلى الثقافة اللوكية، التي تقوم على التنافس المنضبط ذي النزعة التعاونية، حيث بات كل طرف ينظر إلى الآخر بوصفه خصماً سياسياً يمكن التعايش معه ضمن قواعد متفق عليها، لا عدواً وجودياً يجب مواجهته.

وتفترض الدراسة كذلك أن هذا التحوّل يفتح المجال، نظرياً وعملياً، أمام إمكانية الانتقال نحو بلورة عناصر من الثقافة الكانتية القائمة على التعاون المستدام والمؤسّس، شريطة تسوية الخلافات العالقة، ولا سيما النزاعات الحدودية. وفي هذا السياق، تُظهر نتائج البحث وجود مؤشرات أولية على انتقال محدود نحو الثقافة الكانتية، يتجلّى ذلك في إجراءات بناء الثقة الأمنية، وتوسيع مجالات التعاون الاقتصادي، وتطوير الأطر والآليات المؤسسية المشتركة، سواء على المستوى الثنائي أو في إطار المنظمات الإقليمية والدولية.

غير أنّ استمرار جملةٍ من التحديات البنيوية والسياسية، وفي مقدّمتها الخلاف حول خور عبد الله، ما يزال يشكّل عائقاً رئيسياً أمام ترسيخ ثقافة كانتية تقوم على التعاون الدائم والثقة المتبادلة. فهذه القضايا لا تقتصر على أبعادها القانونية أو التقنية فحسب، بل تنطوي أيضاً على دلالات سيادية ورمزية عميقة تؤثّر في تصوّرات النخب السياسية واتجاهات الرأي العام في كلا البلدين.

تحليل العلاقات الكويتية – العراقية في إطار نظرية الثقافات الثلاث للفوضى

الثقافة الهوبزية (1990–2003)

تشكّلت العلاقات بين العراق والكويت، منذ أواخر القرن التاسع عشر وحتى مطلع القرن الحادي والعشرين، في الغالب ضمن إطار الثقافة الهوبزية للفوضى، القائمة على العداء، وانعدام الثقة،

والإدراك المتبادل للتهديد. ووفقاً لنظرية ألكسندر وِنت، تؤدي هذه الثقافة إلى تحويل حالة الفوضى الدولية إلى نمط مستدام من الخصومة وتطبيع اللجوء إلى القوة بوصفها أداة رئيسية لإدارة العلاقات بين الدول. ويمكن تتبّع الجذور التاريخية لهذه الحالة إلى مرحلة الحكم العثماني، حين كانت الكويت تُعدّ جزءاً من ولاية البصرة، وتدار شؤونها من قبل حكّام محليين يخضعون لإشراف الإمبراطورية العثمانية.

ومع تصاعد التنافس بين بريطانيا والدولة العثمانية في أواخر القرن التاسع عشر، ازدادت الأهمية الجيوسياسية للكويت، الأمر الذي دفع الشيخ مبارك الصباح عام 1899، وفي ظل ضغوط داخلية وخارجية متزايدة، إلى توقيع اتفاقية سرية مع بريطانيا، وضعت الكويت بموجبها تحت الحماية البريطانية.[1]وقد مثّل هذا التحوّل أول شرخ جوهري في العلاقات بين العراق ما بعد العثماني والكويت، وأصبح لاحقاً الأساس الذي استندت إليه العديد من المطالبات الإقليمية العراقية تجاه الكويت. ورغم التوصّل عام 1913 إلى اتفاق بين بريطانيا والدولة العثمانية بشأن وضع حدود الكويت، فإن اندلاع الحرب العالمية الأولى حال دون دخوله حيّز التنفيذ.

وبعد انهيار الدولة العثمانية، تخلّت تركيا، بموجب معاهدة لوزان لعام 1923، عن جميع مطالبها في الكويت، لتدخل الأخيرة مرحلة جديدة من التفاعل مع العراق الخاضع للانتداب البريطاني.

1 . العبيسان، نواف (2024). العلاقات الكويتية العراقية (دراسة تاريخية لطبيعة العلاقة والأزمات الحدودية المفتعلة (1937- 2023م). (1)، ص 275.

ومع حصول العراق على استقلاله عام 1932، بدأت مراسلات رسمية بين البلدين بشأن مسألة الحدود وتنظيم العلاقات الثنائية.[2]

غير أنّ العلاقات العراقية – الكويتية شهدت تدهوراً ملحوظاً في أواخر ثلاثينيات القرن العشرين، ولا سيما خلال فترة حكم الملك غازي (1933–1939)، نتيجة التدخلات العراقية في الشؤون الداخلية الكويتية وتجاهل التفاهمات السابقة. ففي تلك المرحلة، شرعت محطة إذاعية تابعة للقصر الملكي في بغداد ببثّ دعاية عدائية ضد الكويت، كما تداولت بعض الصحف العراقية أخباراً عن نية العراق ضمّ الكويت، مدّعية صدور توجيهات ملكية بهذا الشأن. وقد دفعت هذه التطورات بريطانيا إلى إجراء مشاورات مع رئيس الوزراء العراقي، كما صدرت تقارير تشير إلى امتناع الجيش العراقي عن تنفيذ أي أوامر محتملة بهذا الخصوص. وأفاد تلغراف من السفير البريطاني في بغداد إلى وزارة الخارجية البريطانية بأن الملك العراقي لا يعتزم مهاجمة الكويت. وانتهت هذه الأزمة بوفاة الملك غازي عام 1939 واندلاع الحرب العالمية الثانية (التميمي، 1995: 53).

وفي عام 1958، وبالتزامن مع المفاوضات بين العراق والأردن لتشكيل الاتحاد الهاشمي، اقترح نوري السعيد، رئيس وزراء العراق آنذاك، على بريطانيا منح الكويت استقلالها بما يسمح بانضمامها إلى هذا الاتحاد.

2 . أبو حاكمة، أحمد (1984). تاريخ الكويت الحديث (ط 1). الكويت: مكتبة ذات السلاسل، ص 353.

غير أن بريطانيا رفضت المقترح، واستمرت الكويت تحت الحماية البريطانية.[3]

ومع قيام النظام الجمهوري في العراق عام 1958 وسقوط الملكية الهاشمية، دخلت العلاقات بين البلدين مرحلة أكثر تعقيداً. فقد ظلّت الخلافات الحدودية، ولا سيما خلال الفترة الممتدة بين 1946 و1961، مصدراً دائماً للتوتر، نتيجة المطالبات العراقية بجزيرتي وربة وبوبيان، ومحاولات ضمّ الكويت بذريعة أن الاستعمار البريطاني فصلها عن العراق. [4]

وبعد وصول عبد الكريم قاسم إلى السلطة (1958–1963)، بادر الشيخ عبد الله السالم الصباح، أمير الكويت، إلى إرسال رسالة تهنئة له، مرحّباً بنجاح الثورة، وقام بزيارة إلى العراق بهدف الوقوف مباشرة على موقف القيادة العراقية الجديدة من الكويت وآفاق العلاقات الثنائية. [5]وفي 29 تشرين الأول/أكتوبر 1960، وجّه الشيخ عبد الله السالم رسالة إلى عبد الكريم قاسم دعا فيها إلى فتح حوار بشأن قضية الحدود وتشكيل لجنة مشتركة للإشراف على ترسيمها. غير أن العراق لم يردّ على هذه الرسالة، ولا على رسالة لاحقة بتاريخ 3 كانون الثاني/يناير 1961. [6]

3 . النداوي، خضير (2011). ميناء مبارك الكبير وميناء الفاو الكبير: بحث في أبعاد الأزمة وتداعياتها. مجلة آراء حول الخليج، العدد 85، ص 60.
4 . محبوب، عبد الحفيظ (2011). أبعاد العلاقة الكويتية - العراقية على دول مجلس التعاون الخليجي. مجلة آراء حول الخليج، العدد 85، 40.
5 . الشبوط، محمد (2018). مراحل تطور السياسة الخارجية العراقية. مجموعة باحثين السياسة الخارجية. ط 1. برلين: المركز الديمقراطي العربي، ص 100.
6 . العبد القادر، محمد (2000). الحدود الكويتية العراقية. الكويت: مركز البحوث والدراسات الكويتية، ص 41.

وتفاقمت الأزمة بين البلدين بشكل كبير عقب تبادل المذكرات المتعلقة بالإعلان الرسمي لاستقلال الكويت في 19 حزيران/يونيو 1961، إذ رفض عبد الكريم قاسم الاعتراف بهذا الاستقلال، وفي 25 حزيران/يونيو 1961 أعلن، خلال مؤتمر صحفي في وزارة الدفاع العراقية، مطالبته الصريحة بضمّ الكويت إلى العراق. وهكذا شهد عام 1961 أول أزمة حقيقية وجدية في العلاقات بين البلدين، حيث اعتبر قاسم الكويت جزءاً لا يتجزأ من العراق، مستنداً إلى الحقبة العثمانية واعتبارها تابعة لولاية البصرة، بل أعلن عن تعيين محافظ عراقي لها.[7]

وردّاً على ذلك، تقدّمت الكويت في الأول من تموز/يوليو 1961 بشكوى رسمية إلى مجلس الأمن الدولي، وطلبت في الوقت نفسه من بريطانيا تنفيذ التزاماتها الأمنية المنصوص عليها في اتفاقية الاستقلال. كما رفعت شكوى إلى جامعة الدول العربية مطالبة باتخاذ إجراءات فعّالة للحفاظ على استقلالها.[8] وفي نهاية المطاف، حالت التدخلات العسكرية البريطانية وإرسال قوات عربية دون تنفيذ التهديدات العراقية. وأسهمت هذه الأحداث في ترسيخ حالة عميقة من انعدام الثقة وتثبيت هويات عدائية متبادلة بين الطرفين.

7 . الشبوط، المصدر السابق.
8 . الموصلي، منذر (1999). الآسرة الدولة: دور الكويت وآل الصباح في الخليج. دار رياض الريس للطباعة والنشر، ص 33.

وعقب الإطاحة بعبد الكريم قاسم، اعترف العراق عام 1963 باستقلال الكويت، ما أتاح فرصة محدودة لخفض التوتر. وفي 4 تشرين الثاني/نوفمبر 1963، وُقّعت في بغداد اتفاقية بين وفد كويتي برئاسة الشيخ صباح السالم الصباح، ولي عهد الكويت آنذاك، وأحمد حسن البكر، رئيس وزراء العراق، تمّ بموجبها الاعتراف الرسمي باستقلال الكويت.

وعلى الرغم من هذا التحسّن النسبي، ظلّت العلاقات بين البلدين خلال عهد نظام صدام حسين قائمة على الشك والتوتر. فخلال الحرب العراقية – الإيرانية، قدّمت الكويت دعماً مالياً ولوجستياً واسعاً لبغداد، إلا أنّ الخلافات التي برزت بعد انتهاء الحرب، ولا سيما بشأن الديون المستحقة على العراق، واتهامات بغداد للكويت بالاستيلاء على نفط حقل الرميلة، إضافة إلى زيادة الإنتاج النفطي الكويتي وما ترتّب عليه من انخفاض الأسعار العالمية، أعادت التوتر إلى الواجهة. وقد نظر العراق إلى هذه السياسات بوصفها تهديداً لأمنه القومي وعائقاً أمام جهود إعادة الإعمار في مرحلة ما بعد الحرب. ومع خروج العراق من الحرب عام 1988 مثقلاً بالديون والأزمات الاقتصادية والاجتماعية، تصاعدت حدّة الخلافات، ولم تنجح مفاوضات جدة في صيف 1990 في احتواء الأزمة، لتبقى العلاقات الثنائية أسيرة الإطار الهوبزي القائم على الخصومة.

وفي الثاني من آب/أغسطس 1990، اجتاحت القوات العراقية الكويت، لتقع البلاد خلال ساعات قليلة تحت الاحتلال الكامل من

قبل جيش حزب البعث. وأعلن النظام العراقي في البداية تشكيل ما سُمّي بـ«حكومة الكويت الحرة»، قبل أن يحلّها ويُعلن في 8 آب/أغسطس 1990 ضمّ الكويت رسمياً بوصفها المحافظة التاسعة عشرة للعراق. وقد مثّل هذا الحدث أدنى مستوى وصلت إليه العلاقات بين البلدين في التاريخ المعاصر، وأفضى إلى تداعيات دولية واسعة، تمثّلت في صدور قرارات مجلس الأمن أرقام 660 و661 و687، وفرض عقوبات شاملة على العراق، وإلزامه بدفع تعويضات الحرب.

وفي هذه المرحلة، ترسّخت هوية العراق بوصفه «دولة معتدية»، في مقابل تثبيت هوية الكويت كـ «دولة ضحية»، واستمرّت هذه الهويات عبر الاحتلال، والعقوبات، والعداء السياسي. ووفقاً لإطار الثقافات الثلاث للفوضى لدى وِنت، يمكن اعتبار هذه المرحلة ذروة تجسيد الثقافة الهوبزية في العلاقات العراقية – الكويتية، حيث تشكّلت الهويات على أساس العداء الصريح، وسادت معايير القوة وانعدام الثقة، وتحدّدت المصالح في إطار التضاد الكامل. فقد سعى العراق إلى تحقيق مصالحه عبر الهيمنة الإقليمية وتوسيع نطاق الوصول إلى الموارد النفطية، في حين جعلت الكويت من البقاء، والأمن، والسيادة، والاعتماد على الدعم الدولي أولوياتها الأساسية. ومن ثمّ، يمكن القول إن العلاقات بين العراق والكويت، منذ أواخر القرن التاسع عشر وحتى عام 2003، ظلّت محكومة إلى حدّ كبير بنمط الخصومة البنيوية، وأن غزو عام 1990 شكّل الذروة التاريخية لتحويل الفوضى إلى عداوة صريحة في العلاقات بين البلدين.

الانتقال إلى الثقافة اللوكية (2003–2022)

مع سقوط نظام حزب البعث عام 2003 وتشكّل نظام سياسي جديد في العراق، دخلت العلاقات بين بغداد والكويت مرحلة جديدة يمكن توصيفها، من منظور نظرية ألكسندر وِنت، بوصفها انتقالاً تدريجياً من الثقافة الهوبزية القائمة على العداء والتهديد، إلى الثقافة اللوكية التي تقوم على التنافس المنضبط والتعاون المشروط. فقد أدّى إقصاء صدام حسين وإنهاء التهديد العسكري المباشر الذي كان يمثّله العراق للكويت إلى إحداث تحوّل جوهري في البنية الأمنية الإقليمية، وأتاح في الوقت ذاته فرصة لإعادة تعريف الهويات، والمصالح، والمعايير الحاكمة للعلاقات الثنائية.

وفي هذا السياق، انتهجت الكويت، التي لا تزال تجربة احتلال عام 1990 حاضرة بقوة في ذاكرتها الجماعية والاستراتيجية، سياسة حذرة ولكن إيجابية تجاه «العراق الجديد». فقد سعت هذه السياسة، من جهة، إلى الحيلولة دون إعادة إنتاج التهديدات السابقة، ومن جهة أخرى، إلى الاستفادة من فرص التعاون التي أتاحها النظام السياسي الناشئ في بغداد.

وخلال السنوات الأولى التي أعقبت عام 2003، بدأت ملامح هذا التحوّل بالظهور تدريجياً. فبعد احتلال العراق، أعلنت الحكومة الكويتية دعمها للحكومات العراقية الجديدة، كما قام عدد من كبار المسؤولين العراقيين بزيارة الكويت في إطار مساعٍ تهدف إلى تطبيع العلاقات الثنائية.[9]

9 . العبيدي، محمد (2008). العلاقات الكويتية العراقية والتحولات السياسية في العراق 2003-2006. الدراسات الإقليمية، 5(12)، 3.

ويُعدّ قيام هوشيار زيباري، وزير الخارجية العراقي آنذاك، بزيارة رسمية إلى الكويت عام 2003 أول خطوة عملية على طريق تطبيع العلاقات. وفي عام 2004، رحّبت الكويت بانتقال السلطة إلى الحكومة العراقية المؤقتة، وأبدت استعدادها لاستئناف العلاقات الرسمية بين البلدين.

وفي سياق هذا المسار، قام إياد علاوي، رئيس الحكومة العراقية المؤقتة، في آب/أغسطس 2004 بزيارة إلى الكويت، ليكون أول مسؤول عراقي رفيع المستوى يزور هذا البلد بعد سقوط نظام البعث. وأسفرت هذه الزيارة عن التوصل إلى اتفاق على استئناف العلاقات الرسمية بين البلدين بعد انقطاع دام خمسة عشر عاماً، حيث أرسلت الكويت سفيرها إلى بغداد، كما أعاد العراق فتح سفارته في الكويت. وقد شكّلت هذه التطورات مؤشراً واضحاً على تراجع جزء من إرث انعدام الثقة التاريخي وبداية تشكّل معايير جديدة قوامها التفاعل والحوار.

وفي تشرين الأول/أكتوبر 2004، قام غازي الياور، رئيس الجمهورية العراقي المؤقت، بزيارة إلى الكويت في إطار الجهود الرامية إلى تطبيع العلاقات، حيث التقى الشيخ جابر الأحمد الصباح، أمير الكويت، وكبار المسؤولين الكويتيين. وتركّزت المباحثات على العلاقات الثنائية، والقضايا الإقليمية، وملف الديون والتعويضات، فضلاً عن الدعم الاقتصادي الكويتي للعراق.[10] وفي هذا الإطار،

10 . الجزيرة نت (2004، 31 أكتوبر). الياور أول رئيس عراقي يزور الكويت. موقع الجزيرة نت. متاح على:

https://www.aljazeera.net /news/2004/10/31/

بـدأت بعـض الـشركات الكويتيـة نشـاطها فـي العـراق، ولا سـيما فـي مجـالي الاتصـالات والطاقـة، بهـدف تعزيـز التعـاون الاقتصـادي بـين البلديـن.

ومنـذ المراحـل الأولى لتشـكّل النظـام السـياسي الجديـد فـي العـراق، أكّـدت الكويـت ضرورة إغـلاق الملفـات العالقـة بـين البلديـن، بالتـوازي مـع دعـم اسـتقرار العـراق بعيـداً عـن التدخـلات الإقليميـة. وكبـادرة حـسن نيـة، فتحـت الكويـت أبوابهـا لتقديـم المسـاعدة للعـراق فـي مجـالات متعـددة، كمـا اسـتضافت عـدداً مـن المؤتمـرات الهادفـة إلى تحسـين العلاقـات الثنائيـة وتعزيـز التعـاون.[11]

وعقـب إجـراء أول انتخابـات عراقيـة فـي كانـون الثاني/ينايـر 2005، رحّبـت الكويـت بنتائجهـا. وفـي هـذا السـياق، صرّح الشـيخ صبـاح الأحمـد الصبـاح، رئيـس الـوزراء الكويـتي آنـذاك، قائـلاً: «إننـا نتطلـع بشـغف إلى أن تسـهم هـذه الخطـوة فـي توحيـد صفـوف الشـعب العراقـي وتوجيـه طاقاتـه نحـو إعـادة الإعمـار والتنميـة وتوفـير متطلبـات الأمـن». وبعـد شـهر واحـد مـن تشـكيل الحكومـة العراقيـة برئاسـة إبراهيـم الجعفـري، قـام الأخيـر، عـلى رأس وفـد رسـمي، بزيـارة الكويت في 18 تموز/يوليـو 2005، حيـث اسـتقبله رئيـس الـوزراء الكويـتي. وقـد عُـدّت هـذه الزيـارة حدثـاً تاريخيـاً مـن وجهـة النظـر الكويتيـة، كونهـا أول زيـارة يقـوم بهـا رئيـس وزراء عراقـي منتخـب إلى الكويـت. وجـرى خـلال الزيـارة بحـث القضايـا الأساسـية بـين البلديـن، ولا سـيما المسـائل

11 . السـويدان، صابـر (2011). مسـتقبل العلاقـات العراقيـة – الكويتيـة. مجلـة آراء حـول الخليـج، العـدد 85، ص 29.

الحدودية وملف الديون.[12]

ومع تشكيل الحكومة العراقية الدائمة برئاسة نوري المالكي في نيسان/أبريل 2006، سارعت الكويت إلى الترحيب بها، ووجّهت دعوة رسمية لرئيس الوزراء العراقي لزيارة الكويت، وهو ما تمّ بالفعل في تموز/يوليو من العام نفسه. وخلال الفترة الممتدة من 2006 إلى 2009، استمرّت المباحثات الثنائية بشأن القضايا الحدودية، والأمنية، والاقتصادية، ما أسهم في تهيئة الأرضية اللازمة لتجاوز تدريجي لإرث الخصومة التاريخية.

وفي عام 2009، وبعد انقطاع دام تسعة عشر عاماً، قام الشيخ محمد صباح السالم الصباح، نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية الكويتي، بزيارة إلى بغداد، حيث التقى نوري المالكي، وبحث معه سبل تطوير العلاقات الثنائية وتعزيز التعاون في مختلف المجالات. وشكّل عام 2012 نقطة تحوّل بارزة في هذا المسار، مع الزيارة التاريخية التي قام بها الشيخ صباح الأحمد الصباح، أمير الكويت، إلى بغداد للمشاركة في قمة جامعة الدول العربية. وقد حملت هذه الزيارة دلالة سياسية عميقة، إذ عكست اعتراف الكويت بالعراق الجديد بوصفه فاعلاً مسؤولاً وقابلاً للتعاون ضمن النظام الإقليمي. وفي العام نفسه، وقّع البلدان اتفاقية خور عبد الله، التي أرست إطاراً قانونياً لإدارة مشتركة لهذا الممر المائي الحيوي، وساهمت في تسهيل وصول العراق إلى الخليج.

12 . القبس (2005، 19 يونيو). الجعفري في الكويت: معاناتنا لا يتخيلها أحد. صحيفة القبس، العدد 11505. متاح على: https://www.alqabas.com /article/92452

وعلى الرغم من هذه التطورات الإيجابية، ظلّت العلاقات العراقية – الكويتية محفوفة بمظاهر من التنافس والتوتر. وقد بلغ هذا التوتر ذروته عام 2011، عقب إعلان الكويت عزمها إنشاء ميناء مبارك الكبير، وهو ما اعتبره العراق تهديداً مباشراً للممرات البحرية المؤدية إلى موانئه. ففي حين تمتلك الكويت شريطاً ساحلياً يبلغ نحو 500 كيلومتر، لا يتجاوز الشريط الساحلي العراقي نحو 50 كيلومتراً، الأمر الذي دفع الكويت إلى اختيار جزيرة بوبيان، لأسباب اقتصادية واستراتيجية، موقعاً لإنشاء مينائها السادس. وبينما وضع العراق حجر الأساس لميناء الفاو الكبير في نيسان/أبريل 2010، شرعت الكويت بعد عام واحد، في نيسان/أبريل 2011، بتنفيذ مشروع ميناء مبارك. وقد طالبت بغداد بوقف المشروع، غير أن الكويت واصلت أعمال البناء، مؤكدة سيادتها على أراضيها.[13] ويعكس هذا الخلاف استمرار العلاقات ضمن إطار الثقافة اللوكية القائمة على التنافس الحذر.

ويُعدّ حلّ ملف التعويضات المالية الناجمة عن حرب عام 1990 أحد العوامل الحاسمة في تثبيت هذا التحوّل. فقد التزم العراق، بموجب قرار مجلس الأمن رقم 687، بدفع تعويضات بلغت 52.4 مليار دولار للكويت، جرى تسديدها تدريجياً من عائدات النفط العراقي، إلى أن أُغلِق هذا الملف نهائياً عام 2022 بدفع القسط الأخير. وأقرّ مجلس الأمن، من خلال القرار رقم 2621، انتهاء

13 . نجات، علي (2024). تصورات واستراتيجيات الكويت وإيران تجاه مشروع ميناء الفاو الكبير. مركز البيان للدراسات والتخطيط، ص 14.

التزامات العراق في هذا الشأن. وقد أسهم إغلاق هذا الملف في إزالة أثقل إرث خلّفته المرحلة الهوبزية، وفتح المجال أمام بناء الثقة والانتقال إلى مرحلة جديدة من التعاون.

وبالتوازي مع التطورات السياسية والقانونية، شهدت مجالات التعاون الاقتصادي والأمني تقدماً ملحوظاً. فقد لعبت الكويت دوراً فاعلاً في مؤتمر إعادة إعمار العراق عام 2018، وتعهدت بتقديم دعم مالي ولوجستي لإعادة بناء المناطق المتضررة من تنظيم داعش الإرهابي. كما ازداد حجم التبادل التجاري بين البلدين، وأصبحت الكويت أحد المورّدين الرئيسيين للوقود إلى العراق، في مؤشر واضح على نشوء معايير جديدة قائمة على المصالح المشتركة والاستقرار الإقليمي.

وفي السنوات الأخيرة من هذه المرحلة، ومع خروج العراق من أحكام الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، وتكثيف الزيارات الرسمية المتبادلة، والتقدّم في التفاهمات الفنية والأمنية، والتأكيد المتكرر على مبدأ حسن الجوار، بلغت العلاقات بين بغداد والكويت مستوى أعلى من الاستقرار، ما مهّد لتوسيع التعاون في المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية. وعليه، يمكن اعتبار الفترة الممتدة من 2003 إلى 2022 نموذجاً لانتقال تدريجي قائم على إعادة بناء الهويات، أسهم في تقليص الخصومة البنيوية السابقة ووضع العلاقات الثنائية في إطار تنافسي مستقر. كما شهدت العلاقات خلال الفترة 2018–2023 تقدماً ملحوظاً، ولا سيما في ظل الجهود المشتركة التي بذلها قادة البلدين لتجاوز

الخلافات الماضية عبر تبادل الزيارات الرسمية، بما دشّن مرحلة جديدة من العلاقات الثنائية القائمة على حسن الجوار، والاحترام المتبادل، وتحقيق المصالح المشتركة.

ومن منظور نظرية وِنت، أتاح سقوط نظام صدام حسين فرصة مواتية لإعادة بناء الهويات وإعادة تعريف المصالح. فقد سعى العراق الجديد إلى تقديم نفسه بوصفه دولة غير مهدِّدة، وجاراً مسؤولاً، وشريكاً يمكن الوثوق به، وهو ما تجلّى في إعادة فتح السفارات، والالتزام بدفع التعويضات، واحترام قواعد القانون الدولي، والمشاركة في الأطر متعددة الأطراف. وفي المقابل، بدأت الكويت تنظر تدريجياً إلى العراق لا باعتباره عدواً، بل شريكاً محتملاً في إطار نظام إقليمي جديد. غير أنّ استمرار بعض الخلافات الحدودية، والحساسيات الأمنية، والمخاوف المرتبطة بعدم الاستقرار الداخلي في العراق، حال دون الانتقال الكامل إلى الثقافة الكانتية القائمة على التعاون الشامل، لتظل العلاقات محكومة بثقافة لوكية تسمح بالتعاون، لكنها تقوم في الوقت ذاته على الحذر، والحسابات الدقيقة، والتنافس المحدود.

مؤشرات الانتقال إلى الثقافة الكانتية (2023–2025)

يُعدّ الانتهاء من دفع التعويضات الحرب في عام 2022 نقطة تحوّل مفصلية في مسار العلاقات العراقية – الكويتية، إذ أُزيل أحد أبرز مصادر انعدام الثقة التاريخية بين البلدين بشكل كامل. ومع زوال هذا العائق البنيوي، تهيأت بيئة جديدة لإعادة بناء العلاقات والانتقال التدريجي من الثقافة اللوكية، القائمة على

التعاون المحدود والتنافس المُدار، إلى الثقافة الكانتية التي تقوم على الثقة المتبادلة، والهوية المشتركة، والتعاون المؤسّس والمستدام. وفي هذا السياق، بات الملف الوحيد المتبقّي، والمتمثل في قضية خور عبد الله، عاملاً حاسماً في استكمال هذا الانتقال؛ إذ إن تسويته من شأنها أن تدفع بالعلاقات الثنائية نحو مرحلة أكثر استقراراً ذات طابع كانتي واضح. [14]

ومنذ عام 2023، برزت ملامح تقارب سياسي ودبلوماسي متزايد بين العراق والكويت، تعكس مؤشرات واضحة على تشكّل عناصر من الثقافة الكانتية. فقد مثّل لقاء رئيس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني مع ولي عهد الكويت الشيخ صباح خالد الحمد، على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 2023، إلى جانب سلسلة من اللقاءات والمشاورات بين كبار المسؤولين في البلدين، دلالة على تنامي إدراك مشترك للمصالح المتبادلة وبروز ما يمكن تسميته بـ«هوية عربية مشتركة». وفي السياق ذاته، عكس لقاء رئيس الجمهورية العراقية مع سفير دولة الكويت في أيلول/سبتمبر 2025، والتأكيد المتبادل على تطوير العلاقات الاستراتيجية، مسعى جاداً لتحويل التعاون الثنائي إلى نمط مستدام ومنتظم.

ومن جهة أخرى، أسهمت الأمم المتحدة في تهيئة مناخ إيجابي للتفاعل البنّاء، من خلال إصدار القرار رقم 2792 في أيلول/سبتمبر 2025، المتعلق بملف الأسرى والمفقودين في حرب عام 1990.

14 . Trinidad, J. (2024). Tensions between Iraq and Kuwait over the Khor Abdullah Channel. E-International Relations. Retrieved December 13, 2025, from https://www.e-ir.info /pdf/104231.

كما شكّل التقدّم المحرز في ملف الحقول النفطية الحدودية في آب/أغسطس 2025 مؤشراً إضافياً على تنامي الثقة المتبادلة بين البلدين. ووفقاً لإطار وِنت النظري، تعكس هذه التطورات مساراً تدريجياً نحو ترسيخ معايير التعاون وإعادة تعريف الهويات الوطنية في اتجاه التقارب والتكامل.

وخلال الفترة الممتدة بين 2023 و2025، شهد ملفا المفقودين في حرب 1990 والأرشيف الوطني الكويتي تقدماً ملحوظاً ومستمراً، تجاوز حدود الالتزامات القانونية الدنيا، ليعكس تعمّق التعاون وبناء الثقة بين العراق والكويت. فقد استمرّت عملية تسليم الوثائق الأرشيفية، بما في ذلك تسليم مجموعات جديدة في عام 2025 تحت إشراف ممثلي الأمم المتحدة، وهو ما يدل على التزام بغداد باستكمال معالجة إرث الماضي، حتى بعد خروجها رسمياً من أحكام الفصل السابع.[15] وتشمل هذه الإجراءات إعادة مئات الصناديق من الوثائق الرسمية، والكتب الجامعية، والأفلام العائدة لمؤسسات ثقافية كويتية، وهي خطوات لا تقتصر على بعدها الرمزي أو التقني، بل تعبّر عن قبول المسؤولية التاريخية، واحترام سيادة الكويت وذاكرتها الوطنية، والسعي إلى الإغلاق الكامل للملفات العالقة من مرحلة الصراع. ويشير استمرار هذا المسار إلى انتقال ملف الأرشيف الوطني من مستوى «الالتزام الدولي» إلى مستوى «التعاون الطوعي القائم على المعايير».

15 . وكالة الأنباء العراقية (2025، 11 مارس). العراق يسلم دفعة جديدة من المحفوظات إلى الجانب الكويتي. موقع وكالة الأنباء العراقية. متاح على: https://ina.iq/ar/political/247098-.html

أما فيما يتعلق بملف المفقودين، فعلى الرغم من بقاء عدد من الحالات دون حسم نهائي، فإن استمرار التعاون بين العراق والكويت، والأمم المتحدة، والمنظمات الإنسانية الدولية خلال عامي 2023 و2024 يعكس تحوّلاً نوعياً في مقاربة بغداد لهذا الملف.[16] إذ بات الاعتراف الرسمي بالقضية، وتسهيل عمليات البحث داخل الأراضي العراقية، وقبول الرقابة الدولية، مؤشرات على أن ملف المفقودين لم يعد أداة للضغط السياسي، بل قضية إنسانية وأخلاقية تُدار في إطار حسن الجوار. ومن منظور نظرية الثقافات الثلاث للفوضى لدى وِنت، تمثّل هذه التطورات مؤشرات تتجاوز الثقافة اللوكية، وتعكس بروز عناصر من الثقافة الكانتية التي تحلّ فيها الثقة المتبادلة، وتسوية النزاعات الماضية، والالتزام بالتعاون المستدام محلّ انعدام الثقة البنيوي.

وعلى الرغم من هذه المؤشرات الإيجابية، ما تزال مسألة تسوية الخلافات الحدودية بين العراق والكويت من أكثر القضايا تعقيداً واستمرارية في تاريخ العلاقات بين البلدين. ويُعدّ الخلاف حول خور عبد الله، الذي يشكّل الممر البحري الرئيس لوصول السفن إلى ميناء العراقي، وفي الوقت ذاته منفذ الكويت إلى ميناء مبارك الكبير، أبرز هذه القضايا. وقد عاد هذا الخلاف إلى الواجهة عقب قرار المحكمة الاتحادية العليا في العراق في أيلول/سبتمبر 2023، الذي أبطل التصديق على اتفاقية عام 2012، ما أدّى إلى تفجّر أزمة جديدة.

16 . الحرة (2024، 1 أغسطس). الكويت: أكثر من 300 مفقود بعد 34 عاماً على الغزو العراقي. موقع الحرة. متاح على:

https://www.alhurra.com /news/kuwait-more-than-300-missing-after-34-years

واستند قرار المحكمة إلى تعارض المصادقة على الاتفاقية مع الفقرة (4) من المادة (61) من الدستور العراقي، التي تشترط موافقة ثلثي أعضاء مجلس النواب على المعاهدات الدولية، فضلاً عن الاستناد إلى المادة (46) من اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات، التي تتيح للدول الطعن في صحة موافقتها على معاهدة دولية في حال وجود خرق جسيم وواضح للقانون الداخلي.[17] غير أن توقيت القرار وسياقه السياسي دفعا العديد من المراقبين إلى اعتباره ذا دوافع سياسية، خاصة في ظل الانقسامات الحادة التي أحدثها داخل العراق. فقد اعتبرت بعض القوى السياسية والقومية العراقية الاتفاقية «تفريطاً بالسيادة»، في حين سعى كل من رئيس الجمهورية عبد اللطيف جمال رشيد ورئيس الوزراء محمد شياع السوداني إلى إعادة تمرير الاتفاقية، محذّرين من تداعيات القرار على التزامات العراق الدولية وعلاقاته مع الكويت.

وفي هذا الإطار، قدّم كل من رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء طعوناً منفصلة أمام المحكمة الاتحادية العليا، مطالبين بالعودة إلى قانون عام 2013، على أساس أن إلغاء الاتفاقية يضرّ بمبدأ حسن الجوار ويقوّض الثقة الثنائية.[18] كما حذّر رئيس المحكمة الاتحادية من التداعيات القانونية والدبلوماسية الخطيرة لهذا القرار. ومع ذلك، استمرّت الجهود الدبلوماسية، بما في ذلك زيارة وزير

17 . Alkhafaji, R., & Al-Amin, S. (2025, October 6). Can Iraq and Kuwait transform the Khor Abdullah waterway dispute into a regional diplomacy model? Atlantic Council.

18 . الجريدة (2025، 16 أبريل). قيادة العراق تطعن في «بطلان اتفاقية خور عبدالله». الجريدة. متاح على: https://www.aljarida.com /article/95256

الخارجية الكويتي الشيخ سالم الصباح إلى العراق في تموز/يوليو 2023، وما تبعها من مشاورات ثنائية، في عكس إرادة سياسية مشتركة لمعالجة القضايا العالقة وتعزيز التعاون الاقتصادي والأمني.

إن تسوية ملف خور عبد الله، في حال نجاحها، لا تمثّل مجرد حلّ تقني لخلاف حدودي، بل يمكن أن تشكّل نموذجاً رائداً لتسوية النزاعات بالوسائل السلمية في المنطقة. كما أن حسم هذا الملف من شأنه أن يعزّز الاستقرار البحري والأمن الاقتصادي للبلدين، ويُرسّخ أسس الثقافة الكانتية في العلاقات العراقية – الكويتية، من خلال ترسيخ الثقة طويلة الأمد، وتكريس التعاون المؤسسي بوصفه القاعدة الناظمة للتفاعل بين الدولتين.

الخاتمة

تُعدّ العلاقات العراقية – الكويتية حالة فريدة بين علاقات دول الجوار في المنطقة وأعضاء مجلس التعاون الخليجي. فمن منظور نظرية «الثقافات الثلاث للفوضى» لألكسندر وِنت، يُلاحظ أن العلاقات بين البلدين قد انتقلت، منذ عام 2003، من إطار الثقافة الهوبزية القائمة على العداء والصراع، إلى الثقافة اللوكية التي تقوم على التعاون المحدود والتنافس المُدار، مع بروز مؤشرات واضحة على امتلاكها مقومات الانتقال إلى الثقافة الكانتية. وقد جاء هذا التحوّل نتيجة لإعادة بناء هوية العراق بوصفه دولة غير مهدِّدة، إلى جانب السياسات الدبلوماسية المنفتحة التي

انتهجتها الكويت. وأسهم هذا التحوّل في الهويات، من «العدو» إلى «الشريك»، مقروناً بمأسسة معايير التعاون، في تحقيق تقدّم ملموس في مسار العلاقات الثنائية.

وتتجلّى أبرز مظاهر هذا التقدّم في الانتهاء من دفع التعويضات الحربية، وتعزيز التعاون في ملفي المفقودين والأرشيف الوطني الكويتي، فضلاً عن إحراز تقدّم في معالجة ملف الحقول النفطية الحدودية؛ وهي خطوات تعكس التزاماً متزايداً بالتعاون المؤسسي وتجاوز إرث الصراع التاريخي. وتُظهر دراسة العلاقات بين العراق والكويت خلال الفترة الممتدة من 2023 إلى 2025 أن البلدين يسيران في اتجاه الانتقال من ثقافة لوكية قائمة على التعاون المشروط والتنافس المحسوب، إلى ثقافة كانتية تُعلي من شأن التعاون المؤسَّس، والاحترام المتبادل، وتسوية الخلافات بالوسائل السلمية، بدلاً من استمرار أنماط الشك والخصومة البنيوية.

وعلى الرغم من هذه التطورات الإيجابية، ما تزال الخلافات الحدودية، ولا سيما قضية خور عبد الله، تمثّل أحد أكثر الملفات حساسية وتعقيداً في العلاقات بين البلدين. فهذه القضية لا ترتبط فقط بالمصالح الجيوستراتيجية والجيو-اقتصادية للعراق والكويت، بل تشكّل أيضاً اختباراً حقيقياً لمدى نضج العلاقات الكانتية الناشئة، وقدرة الطرفين على إدارة خلافاتهما في إطار القانون الدولي والمعايير المؤسسية. وتُظهر تطورات عام 2023، ولا سيما قرار المحكمة الاتحادية العليا في العراق، وما رافقه من تفاعلات سياسية داخلية وجهود دبلوماسية مكثّفة، أن تسوية هذا الخلاف

تتطلب حواراً جاداً، ومفاوضات معمّقة، والاستعانة بآليات قانونية محايدة ومتوافق عليها.

وفي حال جرى حلّ الخلاف المتعلق بخور عبد الله عبر الحوار، أو التحكيم القانوني، أو التوصل إلى اتفاق جديد، فإن ذلك من شأنه أن يشكّل نموذجاً بارزاً لتسوية النزاعات بالوسائل السلمية في المنطقة. كما أن هذا الإنجاز لن يسهم فقط في تعزيز الأمن البحري والاقتصادي للبلدين، بل سيُرسّخ أسس الثقافة الكانتية في العلاقات العراقية – الكويتية، ويحوّل مسار الصراع التاريخي إلى نمط من التعاون المستدام القائم على الثقة والاحترام المتبادل. ومن شأن استمرار التفاعلات الإيجابية، وبناء الثقة من خلال المشاريع الاقتصادية المشتركة كاستثمار الحقول النفطية وتطوير الموانئ إلى جانب مأسسة معايير التعاون، أن يجعل من هذه العلاقة نموذجاً يُحتذى به في مجال التعاون الإقليمي وتعزيز استقرار في المنطقة.

وبوجه عام، تمثّل العلاقات بين العراق والكويت مثالاً واضحاً على إمكانية إعادة بناء العلاقات بين الدول من خلال إعادة تعريف الهويات، وترسيخ معايير التعاون، وإدارة الخلافات ضمن بيئة دولية تتسم بالفوضى. وتُبرز هذه التجربة أن الاستمرار في الحوار، وتفعيل الدبلوماسية، والالتزام بمبادئ القانون الدولي، يمكن أن يحوّل حتى النزاعات التاريخية المعقّدة إلى فرص للتعاون والتنمية المشتركة، بما يسهم في تعزيز الاستقرار، والأمن، والتنمية الاقتصادية في المنطقة بأسرها.

إن معالجة ملف خور عبد الله لا تقتصر على تسوية نزاع حدودي تقني، بل تمثّل فرصة استراتيجية للعراق لإعادة ترسيخ هويته كدولة تحترم القانون الدولي وتُفضّل التعاون على الصراع. واعتماد مقاربة عقلانية، قانونية، وتشاركية في هذا الملف من شأنه أن يدفع العلاقات العراقية – الكويتية نحو ترسيخ ثقافة كانتية قائمة على الثقة، والمؤسسات، والمصالح المشتركة طويلة الأمد.

التوصيات السياساتية بشأن تسوية ملف خور عبدالله

في ضوء الأهمية الجيوستراتيجية والاقتصادية لخور عبد الله، وما يمثّله من اختبار حاسم لمسار الانتقال نحو ثقافة كانتية قائمة على التعاون المستدام في العلاقات العراقية – الكويتية، تقتضي معالجة هذا الملف اعتماد مقاربة شاملة ومتعدّدة المستويات تجمع بين الأدوات القانونية والدبلوماسية والمؤسسية. وفي هذا الإطار، يمكن بلورة جملة من التوصيات السياساتية الموجّهة لصانع القرار العراقي على النحو الآتي:

إعادة تأطير ملف خور عبدالله كقضية تعاون لا صراع

ينبغي للحكومة العراقية أن تعيد صياغة الخطاب الرسمي المتعلق بخور عبد الله، بحيث لا يُقدَّم بوصفه مسألة «تنازل سيادي»، بل إطاراً للتعاون البحري المشترك وضمان المصالح المتبادلة. هذا التحول في الخطاب من شأنه أن يخفّف حدة الاستقطاب الداخلي ويُسهِم في إعادة بناء الثقة مع الجانب الكويتي.

تعزيز الشرعية الدستورية والبرلمانية للاتفاقيات الدولية

لتفادي الإشكالات القانونية المستقبلية، يُستحسن أن تعمل الحكومة العراقية على إعادة طرح أي اتفاق متعلق بخور عبد الله ضمن المسارات الدستورية الواضحة، وبما يضمن تصويتاً برلمانياً مستوفياً للنصاب القانوني. إن تحقيق توافق داخلي مؤسسي سيمنح العراق موقعاً تفاوضياً أقوى ويقلّل من فرص الطعن السياسي أو القضائي.

تفعيل الدبلوماسية الثنائية الهادئة والمستمرة

يُوصى بتكثيف قنوات الحوار الدبلوماسي المباشر مع الكويت بعيداً عن الضغوط الإعلامية والتصعيد السياسي، عبر تشكيل لجان مشتركة دائمة تضم خبراء قانونيين وبحريين واقتصاديين. ويُعد هذا المسار ضرورياً لبناء تفاهمات تقنية وقانونية بعيدة عن التوظيف السياسي.

الاستفادة من الآليات القانونية الدولية دون تدويل مُسيّس

في حال تعذّر التوصل إلى تسوية ثنائية نهائية، يمكن للعراق أن يلجأ إلى آليات قانونية دولية محايدة، كالتوفيق أو التحكيم الدولي، ضمن إطار متفق عليه مع الكويت، وبما يحافظ على علاقات حسن الجوار ويمنع تحويل النزاع إلى ساحة صراع سياسي دولي.

ربط تسوية خور عبدالله بحزمة تعاون اقتصادي وأمني أوسع

يُستحسن أن تُدرج تسوية الخلاف ضمن مقاربة شاملة تشمل

تطوير الموانئ، وتنظيم الملاحة، وحماية البيئة البحرية، والاستثمار المشترك في البنى التحتية الساحلية. إن ربط الحل بمكاسب اقتصادية ملموسة سيعزّز القبول الداخلي ويحوّل الاتفاق إلى مشروع منفعة مشتركة.

تعزيز إدارة الرأي العام والحد من التسييس الداخلي

يتعيّن على الحكومة العراقية اعتماد استراتيجية تواصل شفافة مع الرأي العام والبرلمان، توضّح الأبعاد القانونية والاقتصادية والاستراتيجية للاتفاق، وتواجه الخطابات الشعبوية التي تؤطر القضية ضمن منطق الخسارة السيادية الصفرية. فنجاح أي تسوية يتطلب بيئة داخلية داعمة ومستقرة.

ترسيخ التعاون البحري والأمني المشترك

يوصى بالعمل على إنشاء آليات دائمة للتنسيق البحري بين العراق والكويت، تشمل إدارة الملاحة، ومكافحة التهريب، وضمان سلامة الممرات البحرية. إن ترسيخ هذا التعاون من شأنها تحويل خور عبد الله من نقطة توتر إلى مجال للتكامل الأمني والاقتصادي.

إدماج الملف ضمن رؤية عراقية أوسع للأمن الإقليمي

ينبغي للعراق أن يضع ملف خور عبد الله ضمن إطار رؤيته الأشمل للأمن الإقليمي والتكامل الاقتصادي في المنطقة، بما يعزّز مكانته كدولة جسر بين الخليج والمشرق العربي، ويكرّس صورته كفاعل مسؤول يسعى إلى الاستقرار الإقليمي.

المصادر:

أبـو حاكمـة، أحمـد (1984). تاريـخ الكويـت الحديـث (ط 1). الكويـت: مكتبـة ذات السلاسـل.

السـويدان، صابـر (2011). مسـتقبل العلاقـات العراقيـة – الكويتيـة. مجلـة آراء حـول الخليـج، العـدد 85.

الشـبوط، محمـد (2018). مراحـل تطـور السياسـة الخارجيـة العراقيـة. مجموعـة باحثـين السياسـة الخارجيـة. ط 1. برلـين: المركـز الديمقراطـي العربـي.

العبـد القـادر، محمـد (2000). الحـدود الكويتيـة العراقيـة. الكويـت: مركـز البحـوث والدراسـات الكويتيـة.

العبيسـان، نـواف (2024). العلاقـات الكويتيـة العراقيـة (دراسـة تاريخية لطبيعـة العلاقـة والأزمات الحدوديـة المفتعلـة (1937- 2023م). (1).

العبيـدي، محمـد (2008). العلاقـات الكويتيـة العراقيـة والتحـولات السياسـية فـي العـراق 2003-2006. الدراسـات الإقليميـة، 5(12).

الموصـلي، منـذر (1999). الآسرة الدولـة: دور الكويـت وآل الصبـاح في الخليـج. دار ريـاض الريـس للطباعـة والنـشر.

النـداوي، خضيـر (2011). ميناء مبـارك الكبيـر وميناء الفـاو الكبيـر: بحث في أبعـاد الأزمـة وتداعياتهـا. مجلـة آراء حـول الخليج، العـدد 85.

محبوب، عبد الحفيظ (2011). أبعاد العلاقة الكويتية - العراقية على دول مجلس التعاون الخليجي. مجلة آراء حول الخليج، العدد 85.

نجات، على (2024). تصورات واستراتيجيات الكويت وإيران تجاه مشروع ميناء الفاو الكبير. مركز البيان للدراسات والتخطيط.

الجريدة (2025، 16 أبريل). قيادة العراق تطعن في «بطلان اتفاقية خور عبدالله». الجريدة. متاح على: https://www.aljarida.com /ar-ticle/95256

الجزيرة نت (2004، 31 أكتوبر). الياور أول رئيس عراقي يزور الكويت. موقع الجزيرة نت. متاح على:

https://www.aljazeera.net/news /2004/10/31/

القبس (2005، 19 يونيو). الجعفري في الكويت: معاناتنا لا يتخيلها أحد. صحيفة القبس، العدد 11505. متاح على: https://www.alqa-bas.com /article/92452

الحـرة (2024، 1 أغسـطس). الكويـت: أكـثر مـن 300 مفقـود بعـد 34 عامـاً عـلى الغـزو العراقـي. موقـع الحـرة. متـاح عـلى:

https://www.alhurra.com /news/kuwait-more-than-300-missing-after-34-years

وكالــة الأنبــاء العراقيــة (2025، 11 مــارس). العــراق يســلم دفعــة جديـدة مـن المحفوظـات إلى الجانـب الكويـتي. موقـع وكالـة الأنبـاء العراقيــة. متــاح عــلى: https://ina.iq/ar/political/247098-.html

Alkhafaji, R., & Al-Amin, S. (2025, October 6). Can Iraq and Kuwait transform the Khor Abdullah waterway dispute into a regional diplomacy model? Atlantic Council.

Trinidad, J. (2024). Tensions between Iraq and Kuwait over the Khor Abdullah Channel. E-International Relations. Retrieved December 13, 2025, from https://www.e-ir.info /pdf/104231.

لِدولةٍ فاعلةٍ ومجتمعٍ مُشارِك

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org